جامعة القاهرة
كلية الحقوق
العام الجامعي ٢٠١٣/٢٠١٤

النظم الإلكترونية لوسائل الدفع في العمليات المصرفية

" دراسة خاصة للنقل المصرفي الإلكتروني في النظام السعودي"

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون التجاري

مقدمة من الباحث

محمد بن حسن العسيري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ سميحة مصطفى القليوبي مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون التجاري والبحري- وكيل كلية حقوق القاهرة سابقاً

الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن محمد عضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري- رئيس قسم القانون التجاري بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي عضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد بكلية الحقوق- جامعة القاهرة

إهداء

إلى روح والدي الغالي (رحمه الله).....

إلى نور العين وروح الجسد،، إلى من يعجز اللسان عن بيان ما لها بالقلب
أمي (حفظها الله)....

إلى زوجتي العزيزة....

إلى أبنائي نورة، حسن، فاتن....

إلى أخوتي الأعزاء....

إلى كل عزيز علي، وهم كثر ولله الحمد....

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان، لنبع العطاء، معلمة الأجيال أستاذتي ومعلمتي الأستاذ الدكتور/ سميحة مصطفى القليوبي، أستاذ القانون التجاري والبحري، بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، التي أكرمتني بتفضلها بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلى دعمها وعطاءها الذي لن أنساه ما حييت، أسأل الله الكريم أن يجعل ما قدمته للعلم و للباحثين في موازين حسناتها، وأن يجزيها خير الجزاء.

كما أقدم جزيل الشكر والتقدير لأساتذتي، سعادة الأستاذ الدكتور/ ناجي عبدالمؤمن محمد، أستاذ القانون التجاري والبحري، رئيس قسم القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ولسعادة الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي، أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، على تفضل سعادتهما بقبول عضوية لجنة المناقشة والحكم، وهذا شرفٌ كبيرٌ لي، أسأل الله أن يُجزل لهما الثواب.

التوطئة

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: تعريف البحث.

ثانياً: مشكلة البحث.

ثالثاً: أهمية البحث.

رابعاً: أهداف البحث.

خامساً: منهج البحث.

سادساً: صعوبات البحث.

سابعاً: تقسيم البحث.

أولاً: التعريف بالدراسة.

لقد اختار الباحث أن يكون موضوع هذه الدراسة هو [النظم الإلكترونية لوسائل الدفع مع دراسة خاصة للنقل المصرفي الإلكتروني في النظام السعودي]؛ وذلك نظراً لأهمية العمليات المصرفية في حياتنا، وما لها من أثرٍ كبير في دفع عملية الاقتصاد والتجارة.

وبما أن العمليات المصرفية هي أساس وجود البنوك، فقد واكبت هذه البنوك التطورات المتسارعة الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات حتى أضحت تلك التكنولوجيا ركيزة تقديم معظم العمليات المصرفية، ومن هذه العمليات "عملية الدفع" أو "الوفاء الإلكتروني"، وخاصة عملية النقل المصرفي الإلكتروني.

وقد تضمنت هذه الدراسة - تحديداً - :

- النظم الإلكترونية لوسائل الدفع.
- بيان مفهوم البنوك الإلكترونية والنقود الإلكترونية.
- أدوات الدفع الإلكتروني.
- تنظيم العمليات المصرفية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.
- الإجراءات التي وضعت لتأمين سلامة تلك العمليات.
- بيان الجهود الدولية الرامية لتعزيز الثقة في استخدام العمليات المصرفية الإلكترونية.
- عرض موقف بعض التشريعات العربية والأجنبية في هذا الشأن.

كما تتضمن الدراسة توضيحاً بسيطاً لأشكال هذه العمليات وشروطها على اعتبار أن هذه العمليات تمثل أحدث وسائل الدفع.

ثم تناولت هذه الدراسة موقف المشرع السعودي في مكافحة غسل الأموال وحماية البيانات مع بيان الجهود الدولية في هذا الشأن.

ومن ثمَّ تناولت الدراسة – بعد بيان وسائل الدفع الإلكتروني– دراسة النقل المصرفي الإلكتروني في النظام السعودي، والنظام القانوني للنقل المصرفي الإلكتروني؛ من حيث ماهيته ومفهومه وتطوره، والطبيعة القانونية للنقل المصرفي الإلكتروني، وبيان شروطه الخاصة وتمييزه عمَّا قد يتشابه معه من أدوات الوفاء الإلكتروني الأخرى.

الفهرس

التوطئة	٠
المقدمة	٧
الباب الأول: النظم الإلكترونية لوسائل الدفع	١٠
الفصل الأول: أنظمة الدفع الإلكتروني	١١
المبحث الأول: المصارف الإلكترونية والنقود الإلكترونية	١٢
المطلب الأول: البنوك الإلكترونية	١٣
المطلب الثاني: النقود الإلكترونية	٣٥
المبحث الثاني: أدوات الدفع الإلكتروني	٥٧
المطلب الأول: بطاقات الدفع الإلكتروني	٦١
المطلب الثاني: الأوراق التجارية الإلكترونية والاعتماد المستندي الإلكتروني	٨٤
الفرع الأول: الأوراق التجارية الإلكترونية	٨٥
الفرع الثاني: الاعتماد المستندي الإلكتروني	٩٥
الفصل الثاني: تنظيم العمليات المصرفية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية	١٠٧
المبحث الأول: تنظيم خدمات الدفع المسبق في المملكة	١٠٩
المطلب الأول: نماذج القبول والأطراف ذات العلاقة	١١٣
المطلب الثاني: القواعد التي تنظم تقديم خدمات الدفع المسبق	١٢٤
المبحث الثاني: تنظيم تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية في المملكة	١٤١
المطلب الأول: القواعد التي تنظم تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية	١٤٣
المطلب الثاني: مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية	١٥٩
الباب الثاني: النقل المصرفي الإلكتروني	١٧٣
الفصل الأول: النظام القانوني للنقل المصرفي الإلكتروني	١٧٤
المبحث الأول: ماهية النقل المصرفي الإلكتروني	١٧٥
المطلب الأول: مفهوم النقل المصرفي الإلكتروني	١٧٦

الفرع الأول: تعريف النقل المصرفي الإلكتروني وبيان صورة وأهميته	١٧٧
الفرع الثاني: تطور عملية النقل المصرفي الإلكتروني في المملكة العربية السعودية	١٩١
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للنقل المصرفي الإلكتروني وبيان شروطه الخاصة وتمييزه عما قد يتشابه معه من أدوات الوفاء الإلكتروني الأخرى	١٩٩
الفرع الأول: الطبيعة القانونية للنقل المصرفي الإلكتروني	٢٠٠
الفرع الثاني: النظم والشروط الخاصة للنقل المصرفي الإلكتروني	٢١٥
الفرع الثالث: تمييزه النقل المصرفي الإلكتروني عما قد يتشابه معه من أدوات الوفاء الإلكتروني الأخرى	٢٢٢
المبحث الثاني: آثار النقل المصرفي الإلكتروني	٢٣١
المطلب الأول: العلاقات القانونية الناشئة عن النقل المصرفي الإلكتروني	٢٣٢
الفرع الأول: العلاقة بين الآمر بالنقل والمصرف	٢٣٣
المقصد الأول: التزامات الآمر بالنقل	٢٣٣
المقصد الثاني: التزامات المصرف	٢٣٦
الفرع الثاني: العلاقة بين المستفيد والآمر بالنقل	٢٤٢
الفرع الثالث: العلاقة بين المستفيد والمصرف	٢٤٥
الفرع الرابع: آثار النقل المصرفي الإلكتروني بالنسبة للغير	٢٤٩
المطلب الثاني: المسئولية المدنية الناشئة عن النقل المصرفي الإلكتروني	٢٥٢
الفرع الأول: مسئولية الآمر بالنقل	٢٥٣
الفرع الثاني: مسئولية المصرف	٢٦١
الفرع الثالث: مسئولية الغير	٢٧٣
الفصل الثاني: أحكام النقل المصرفي الإلكتروني	٢٧٧
المبحث الأول: إثبات النقل المصرفي الإلكتروني	٢٧٩
المطلب الأول: المستند الإلكتروني وقوته الثبوتية	٢٨١
الفرع الأول: مفهوم المستند الإلكتروني	٢٨٢

الفرع الثاني: القوة الثبوتية للمستند الإلكتروني	٢٨٨
المطلب الثاني: التوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني	٢٩٨
الفرع الأول: التوقيع الإلكتروني	٣٠٠
الفرع الثاني: التصديق الإلكتروني	٣١٠
المبحث الثاني: القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة	٣٣٠
المطلب الأول: القانون الواجب التطبيق على عملية النقل المصرفي الإلكتروني	٣٣٢
الفرع الأول: تحديد القانون الواجب التطبيق وفق منهج القانون الدولي الخاص	٣٣٤
الفرع الثاني: تحديد القانون الواجب التطبيق وفق منهج القانون الموضوعي	٣٤١
المطلب الثاني: المحكمة المختصة بالفصل في المنازعات الناشئة عن النقل المصرفي الإلكتروني.	٣٤٦
الفرع الأول: الجهة المختصة بالفصل في المنازعات المصرفية في المملكة العربية السعودية	٣٥٥
الفرع الثاني: المحكمة المختصة بالفصل في المنازعات المصرفية في جمهورية مصر العربية	٣٦٩
الفرع الثالث: التحكيم في المنازعات المصرفية الإلكترونية	٣٧٩
الخاتمة والتوصيات	٣٨٤
قائمة المراجع	٣٩٠
الفهرس	٤١٥